

الإسلام والديمقراطية تناغم أم تنافر؟

الدكتور مراد فيلغرد هو فمان (x)

ترجمة : سامية تواتي

الحرية من شيء ما ، أى عدم الخضوع لسلطان ذلك الشيء ، ولم يكن التفكير بمطالب قانونية مواجهة للدولة تخص « حرية فعل » شيء ما أو الحصول عليه ، معروفاً بعد .
إن مراحل هذا التطور التاريخي الفريد معروفة :

فى بريطانيا ، هناك الوثيقة العظمى للحريات (carta liberatum magna ١٢١٥) متبوعة بقانون الإحضار (habeas, ١٦٧٩) وبقانون الحقوق (corpus rights of) وبقانون الحقوق (bill, ١٦٨٩) فى الولايات المتحدة الأمريكية إعلان الإستقلال (١٧٧٦م) وفى فرنسا الإعلان الشهير لحقوق الإنسان والمواطن (١٧٨٩م) هذه الوثائق تمثل الأساس الذى تم الاعتماد عليه فى الصياغات اللاحقة لحقوق الإنسان ، مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان للأمم المتحدة (١٩٤٨م) والمعاهدتين الدولتين للحقوق المدنية ، والسياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية فى ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦م .

غير أن هذا التطور لم يحدث بفضل المسيحية ، بل على العكس لقد تم على الرغم من معارضة الكنائس والفاتيكان الشديدة لفكرة حقوق الإنسان فى حد ذاتها ، كما لم يحدث فى فضاء ثقافى فارغ ، وأما الفقه الإسلامى ، الذى أساسه القرآن الكريم والسنة ، فإنه لم يكن يجهل فكرة وجود حقوق لفائدة الفرد ، وأنها فعلاً لشيئية أن يتم الإصرار على أن البلدان الإسلامية عاجزة جوهرياً عن احترام حقوق

لقد أصبح العالم الإسلامى والغرب منذ الحادى عشر من (سبتمبر ٢٠٠١م) يعيشان أكثر من ذى قبل فى مواجهة ثقافية ، إن لم تكن عسكرية ، لكن أساس النزاع ليس عقائدياً ولا فلسفياً فمع ممثلى الحداثة أو ما بعد الحداثة فإن الجدال لا يدور حول وجود الله أو عدم وجوده ، ولا عن صورته ، بل عن قضايا أخلاقية واجتماعية ومن خلال هذه التبادلات فإن المسلمين عادة ما يجدون أنفسهم فى وضعية دفاعية فيما يخص ثلاث قضايا كبرى هى الديمقراطية ، حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة ، بوجه أخص ، ولست أبالغ إن جزمتم بأن مستقبل الإسلام فى الغرب متوقف على الأجوبة المعطاة فى هذه الميادين الثلاثة .

إن المسلمين عادة ما يلاحظون - مندهشين - عند شروعه فى التمازج حول حقوق الإنسان أن زملائهم الغربيين يعتقدون أنهم أصحاب فكرة حقوق الإنسان أساساً ، كما أنهم هم الذين اخترعوها أو وجدوها بمفردهم ، والأسوأ من ذلك أن المسلمين يكتشفون أن زملائهم فى الغرب مقتنعون ان حقوق الإنسان لا تحترم سوى فى الغرب، وانها تنتهك فى الشرق بصفة مطلقة .

ويمكن فهم أول هذين الخطأين أكثر من الثانى ففى الحقيقة ، فإن صياغة وثيقة دستور لحقوق الإنسان قد تم إنجازها فعلاً فى الغرب ، وخاصة فى انجلترا ، فى ذلك الوقت كان الأمر يتعلق خاصة بحماية المواطن من تعسف الدولة ، وكان الكلام حينها يدور حول

بأسره أن يوافق على حقوق الإنسان ويمارسها حسب التعريف والصياغة الأورو أمريكيتين .
وفي سياق المساعدة من أجل تنمية العالم الثالث ، فإنه يتم استعمال حقوق الإنسان أحياناً كهراوة ، هذا الذى جعل « بارفر منظور » يقول سنة ١٩٩٤م : ” إن الحديث عن حقوق الإنسان حديث القوة » ، (أى أنه حديث متسلط) هذا يعنى انه كلما ذكرت حقوق الإنسان فذلك فى الواقع تنكير بالقوة السياسية والعسكرية .
ولكن لن يجنى المسلمون شيئاً من ملازمتهم للشكوى أو صياغة إحدى نظرياتهم المرضية حول مؤامرة عالمية ضدهم بل يجب عليهم ان يقفوا موافقاً واضحاً من حقوق الإنسان : معها أو ضدها .

إن أول موقف اتخذته المسلمون ، بل أقول أول خط دفاع ، كان يتعلق بعلاقة التلازم الموجودة بين الحقوق الأساسية المدنية من جهة والحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى ، وبالطبع ، فإنه من غير الممكن أن تكون هناك انتخابات حرة وديمقراطية حقيقة فى مجتمع أغلبية أفرادهم أميين ، على سبيل المثال ، وبمعبر آخر ، فإن الديمقراطية تحتاج إلى مجتمع مدنى ، وهو بدوره يحتاج إلى حد من الرفاهية الاقتصادية ، بهذه الطريقة ، تمكنت دول العالم الثالث من إدخال حقوقها الخاصة فى تفنين حقوق الإنسان فى العمل ، فى التعليم وفى الوقت .

وكانت هذه الدول تأمل أن تتمكن من إيقاف الهراوة المذكورة ، بأن تثبت أن حقوق الإنسان ليست كلها عالمية ، بل هى بالعكس تصور قانونى مركزانى - عرقى ، بل مركزانى - أوروبى ، وهو غير متجانس إطلاقاً مع العالم الإسلامى إن لم يكن مضاداً لطبيعته ، علينا

الإنسان وفى الواقع لو أردنا استخلاص دروس من التاريخ العالمى ، فإن الأشخاص البسطاء كانوا تقريباً فى كل مكان وكل زمان ضحايا للأثرياء وللأقوياء ، واليوم كذلك هناك انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان المقتنة ، وذلك ما نراه ليس فقط فى الصين وكوريا الشمالية ، إفريقيا السوداء أو أمريكا اللاتينية ، بل حتى فى روسيا (الشيشان) ، والولايات المتحدة الأمريكية (خليج غوانتانامو) وإسرائيل ، إن البلدان المدعوة بـ « إسلامية » لا تحتل المقدمة فى هذه القائمة ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أن حقوق الإنسان عادة ما ينتهكها مسلمون ، فقط أولئك الذين يوصفون بالإرهابيين ، فكثيراً ما نجد بين المسلمين : التعذيب ، إرهاب الدولة ، القمع البوليسى ، تزوير الانتخابات ، الرقابة ، ومنع الرأى الحر ، غير انه يجب التأكيد أن الإسلام لا يدفع إلى أى من هذا كله ، ولا حتى يبرره .

ولو أجرينا مقارنة بين الإعتداءات والتطبيق السئ لحقوق الإنسان عند المسلمين وعند (الأخر) فإننا لا نستطيع غض النظر على أن أكثر الانتهاكات لحقوق الإنسان فتكا وفضاعة كان الغربيون هم الذين قاموا بها فى القرن الماضى ، أنى أتحدث عن الحربين العالميتين ، واستعمال الأسلحة الكيماوية والنووية ، والرعب الستالينى (فى شبه الجزيرة الكولاه) والإبادة الجماعية فى ألمانيا ، والمجازر الأخيرة التى قام بها الصرب فى البلقان (سربرينيشه) أثناء حملتهم للتصفية العرقية لمستهدفين الكروات والمسلمين فى البوسنة وكوسوفو ، إن أياً من هذه الفظائع لم يقتربها بلد إسلامى . ومازال الغرب بعجرفته المعهودة يعتبر نفسه الحارس العالمى للأخلاق ، ويطلب من العالم

الإسلامية بما أنها مستمدة من القرآن المنزل والسنة النبوية الصحيحة ، فإن إعداد ترتيب تدريجي للأحكام ، بحيث تكون هناك معايير ربانية عليا وأخرى دنيا ، يعد تقريباً نوعاً من الإشكالية (١) وبدلاً من ذلك فإن كل كبار الفقهاء المسلمين عرضوا كل عناصر الشريعة على قدم المساواة فعوضاً عن أن يفصل الفقه الإسلامي بين مقاييس القانون الدولي ، وبين القواعد الدستورية والقوانين والمراسيم والقرارات الإدارية بنظام تدريجي للقيمة القضائية كما في الغرب ، فإنه يعرض كل المواضيع والأحكام بطريقة متساوية : من قواعد الوضوء ، إلى حدود الجرائم وتحريم الربا ... وهكذا ، فإنه لا مكان لفكرة أن حقوق الإنسان معيار أعلى من سائر المعايير في نظام قضائي منزل كهذا .

غير أن غياب مصطلح وفكرة حقوق الإنسان لم يكن له أن يعيق تطور مدونة قانونية حول هذا الموضوع في الإسلام بهذه الصفة المطلقة ، ولسوء الحظ ، فإن هذا التطور لم يحدث والنتيجة هي أن الإسلام يثير الشكوك حول كونه معارضاً بطريقة أساسية لفكرة حقوق الإنسان أصلاً ، وقد كان الأجدر والأسهل إثبات أن الإسلام لا يعرف هذه الحقوق من حيث جوهرها منذ ١٤٠٠ سنة قمرية فحسب ، بل إن هذه الحقوق راسخة بثبات في القرآن الكريم أكثر منها في الصياغات الورقية الغربية .

وها هي خطة للحجج التي كان على الفقهاء المسلمين اتباعها :

مثلاً كان من السهل أن يكون موقف المسلمين مؤيداً لأن يكون لكل شخص الحق في الحياة ، إذ أن الله تعالى يحرم قتل النفس ، ويشبه قتل نفس واحدة بجريمة ضد الإنسانية جمعاء قال تعالى : (... من قتل نفساً أو فساد في الأرض

أن نعلم أن هناك بعضاً مما يدعى أنه حقوق للإنسان ، وهو في الواقع مضخم ، مثل الحق في الشعور بالخوف ، أي حق معارضة سياسة التسليح النووي بسبب قلق شخصي ، كما سبق أن دار نقاش حول الحق في التسمم أي حق تناول المخدرات ، وقد طالب مثليو الجنس بالحق في زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة .

غير أن الحديث عن عالمية حقوق الإنسان لا يقصد به هذه الحماقات بل النواة الصلبة للحقوق الحقيقية مثل الحق في الحياة ، وحرية الرأي ، والإعتقاد ، والسكن ، والحق في منع التعذيب فإن أنكر المسلمون بشدة القوة القانونية لهذا المعايير فإنهم يضرون أنفسهم بأنفسهم ، بأنه من الأحسن استراتيجياً للمسلمين أن يتبنوا إشكالية حقوق الإنسان على أساس قيمهم ، أي في الإطار الإسلامي .

ولنلاحظ أولاً أن مصطلح «حقوق الإنسان» لم يبرز لا في اليهودية ولا في المسيحية ولا في الإسلام ، ففكرة «حقوق الإنسان» لا توجد في أي من الكتب السماوية .. كما أن فكرة أن يكون واحد من مخلوقات الله هو المالك الأصلي لحق من الحقوق فكرة يكون رد فعل الإنسان المؤمن بالنسبة لها حساساً ، وجود حق رباني للإنسان نعم ، أما حق الإنسان مباشرة فلا ، وليس من الصبر أن يعود مصطلح حقوق الإنسان إلى عصر الأنوار ، أي القرن الثامن عشر ، وهو العصر الذي ساد فيه الاقتناع (لأول مرة في الغرب) بأن الإنسان هو المعيار المستقل لكل شيء آخر ، وتباً لأولئك الذين يحفظون برباط عليا مع حقيقة فوق - طبيعية ، أي مع الله !!

إن الفقهاء المسلمين لم يطوروا فكرة حقوق الإنسان لسبب إضافي : ذلك أن القوانين

فكانما قتل الناس جميعاً) المائدة ٣٢ وقال (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ) النساء ٩٢ فالحق في الحياة هو انعكاس لحرمة القتل. وبالطريقة نفسها، فإن الله تعالى يأمر أن تدار أمور المجتمع بواسطة الشورى، قال تعالى (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) الشورى ٢٨ فنستطيع ان نستنتج من هذا: الحق في المشاركة السياسية. وبما ان الخلفاء الثلاثة الاوائل تم انتخابهم بطريقة او بأخرى دون ان تربطهم بالرسول صلى الله عليه وسلم روابط دم مباشرة فنستطيع استخلاص ان الدولة الاسلامية يمكنها ان تكون ديمقراطية. فعلياً اذا ان نتجنب التعثر في مصطلح حقوق الانسان حيث انه من الممكن ايجاد تصور اسلامي لجوهره.

إن حقوقاً مستوحاة من الشريعة، منحها الله تعالى لعباده، ويكون عز وجل هو الشهيد علي إحترامها من عبده، لراسخة بعمق اكبر من حقوق أساسها معاهدة أو اتفاقية بين الدول، تلك أن العهود والاتفاقيات -وهي منتوجات انسانية- عرضة لأن يلغيها الدبلوماسيون، إما بالاجماع أو حتى بقرار أحادي الطرف، كما أن خرق معاهدة بولية لا تنجم عنه النتائج الخطرة التي تنجم عن خرق أمر من أوامر الله تعالى.

وعلى كل حال، فإن الانسانية لم تنجح ابداً في الاتفاق علي نظام لما يسمى بالحقوق الطبيعية يعتمد علي العقل البشري. ولنقل بوضوح: إن الانسانية عاجزة عن ذلك لولا وجود الوحي ومؤخراً جداً ، لكن قبل فوات الأوان، اتفق في مؤتمر المنظمة الاسلامية يوم ٥ آب (اغسطس) ١٩٩٠م علي اعلان القاهرة حول

حقوق الانسان في الاسلام. وللأسف كان هذا الاعلان سياسياً محضاً دون ادنى قيمة قانونية. وقد كان هناك إعلان إسلامي سابق بخصوص حقوق الإنسان أصدره مجلس اسلامي في أوروبا يوم ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١م، لكن أهميته كانت أقل بكثير من إعلان مؤتمر المنظمة الإسلامية.

وهناك شخصيات مسلمة ذات علم ومكانة اجتماعية رفيعة، أعلن عن موقفها بخصوص موضوع حقوق الانسان بصفة ايجابية. فقد صرح الأمير الحسن: (فيما يتعلق بحقوق الإنسان نحن نحتاج الي إجماع شامل... إن الاعلان العالمي لحقوق الانسان يبرز الضابط الابني للوجود الانساني. إنني اعتقد ان ديني، الاسلام، له نفس الهدف. وكل مادة من المواد الثلاثين للإعلان لها ما يقابلها في القرآن والحديث وسنة الرسول (ص) وكانت أول نتيجة لهذا المؤتمر هي أن كل الناس يحملون في أنفسهم حقوق الإنسان).

وهناك مسلمون آخرون شاركوا في شرح وضعية الاسلام في النقاش عن حقوق الانسان.

وبفضل هذه الأعمال التمهيدية، فانه من السهل اليوم تقديم الاختلافات القليلة، التي تبدو موجودة بين فهرسي حقوق الانسان الغربي والاسلامي، وهي متعلقة بـ

١/ الردة

٢/ الرق

٣/ وضعية الزمي.

٤/ حقوق المرأة

٥/ الحدود الجسدية.

وبفضل الاجتهاد المعاصر لشخصيات اسلامية مؤثرة فان الفارق بين النظامين اصبح اقل

فداحة

علي المعاهدات الدولية التي تحرم الرق دون أي مشكلة. ولكن في الأماكن التي بقيت فيها العبودية موجودة بالفعل فإن علي المسلمين ان يحافظوا علي حقوق أولئك المساكين باحترام المكانة التي منحهم إياها الإسلام، وهي مكانة أعلي بكثير من وضعية الرق، التي اعلن أنها ضد القانون، في روما في العصور القديمة، أو في الولايات المتحدة الامريكية الى غاية منتصف القرن التاسع عشر. وهذا سبب آخر جيد لعدم المساس بالآيات القرآنية المذكورة.

أما حماية الأقليات الدينية (أهل الذمة) في الإسلام فهي قوية جداً ، بل هي أقوى حتى من وضعية الأقليات في المعاهدات الدولية الأكثر حداثة. إذ أن الأقليات المحمية اليوم، محرومة من الجنسية الكاملة، فهي تأسف لكونها دائماً في مكانة (من الدرجة الثانية) والشريعة لا تعارض، حسب فتحي عثمان، المواطنة الكاملة للأقليات المحمية، إن اعتبرت الدولة المسلمة نفسها كقومية ، علي غرار القومية الأوروبية. ولا شئ يمنع الدولة المسلمة من منح كل الحقوق الحديثة المتعلقة بالجنسية، شريطة أن يطالب النميون بذلك. وفي حالة كهذه فإنه من الطبيعي ان يخضع غير المسلمين لنفس الضريبة العامة والخدمة العسكرية التي يخضع لهما المسلمون. ولقد قامت مصر والسودان، بالسير على هذا الدرب منذ مدة.

هذا التطور يثير السؤال التالي: هل يمكن لغير المسلم أن يصبح رئيس دولة مسلمة؟ وهذا السؤال افتراضي جداً ، لأن احتمال انتخاب غير مسلم علي رأس مجتمع مسلم ضئيل جداً، وفي نفس الوقت علينا ان نعرف أن حتى الولايات المتحدة الامريكية لا تسمح لأي امريكي بأن يكون رئيسها . فالمواطنون

فيما يخص الردة، فليس في الموضوع خلاف إطلاقاً . بل ان القرآن يتحدث عن حالات عديدة لارتدادات عن الإسلام كهذه دون ان يربطها بأي عقاب دينوي. فحرمة الإكراه في ميدان الاعتقاد (لا إكراه في الدين) تطبق بنفس الشكل سواء على العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، أو على علاقات المسلمين بعضهم ببعض. ووفقاً للسنة الشريفة ، فإن المرتدين عن الاسلام الذين تعرضوا للعقاب هم فقط أولئك الذين شرعوا بعد ارتدادهم في أعمال معادية للدين الاسلامي او للمسلمين. فجريمتهن اذا ليست الكفر بحد ذاته بل التمرد والخيانة العظمي كما هو واضح من قوله تعالى (إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف او ينفوا من الارض نلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) المائدة ٣٣ والعقاب - بمقتضي قانون العقوبات- علي الخيانة اثناء الحرب بالعقوبة القصوى شئ معمول به في العالم بأسره. صحيح أن من نتائج الردة ايضاً فقدان المرتد حقه في الميراث ، نلك أن المسلم لا يرثه الا مسلم. لكن هذا التمييز يبدو لي مقبولاً لو قبلنا أن قانون الميراث يتأثر بجنسية الوارث، وهذا شئ طبيعي . وهنا يجب المقابلة بين الإسلام وفكرة الجنسية. وهذا ما نفعله غالباً حين نترجم كلمة (أمة) قوية.

وليس في الرق مشكلة ايضاً . إننا لن نمحو طبعاً من نص القرآن الآيات التي تذكر الرق. المهم أن القرآن يتحدث عن الرق بوضوح كشئ مصيره الزوال شيئاً فشيئاً. ولأجل هذا فإن أي دولة مسلمة تستطيع المصانقة اليوم

بالأعباء المالية والاقتصادية للأسرة كلها حكرًا على الذكور من الأبناء دون الإناث. وحسب قانون الإجراءات المدنية الإسلامي، واعتماداً على قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضرل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) للبقرة ٢٨٢- ٢٨٣ فإن شهادة امرأة تعدل نصف شهادة رجل.

لكن هاتين الآيتين تصوران حالة خاصة، وهي نشوب خلاف تجاري بسبب معاملة أساسها دين. إذاً القضية تخص ميداناً أكثر المتعاملين فيه هم رجال التجارة سواء أكان ذلك اليوم أو في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وبالمناجسة، فإن القرآن لا يعرف أي تمييز ضد شهادة المرأة في الإجراءات الخاصة بالعقوبات، وهذا يؤكد أن العنصر الفاصل في القضية هو كفاءة الشاهد أو الشاهدة وليس جنسه.

وفي الماضي كان تصور تقسيم الأدوار بين الزوجين متبنياً على القراءة التقليدية لقوله تعالى (والطالقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر) ويعولنهن الحق بربهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) البقرة ٢٢٨ وقوله تعالى (للرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) النساء ٣٤.

ففي أولى هاتين الآيتين يبدو أن الرجال يتمتعون (بدرجة) أعلى من النساء لكن هذا للأسف، هو تعميم مفروض وإخراج للنص من

الأمريكان المولودون في الخارج كلهم مقصون بمقتضى دستور البلاد، وبخلفية كهذه، من يستطيع اعتبار جعل وظيفة رئاسة الدولة في بلد إسلامي حكرًا على المسلمين، شيئاً غير قانوني أو غير دستوري؟

ولنتطرق الآن إلى (حقوق المرأة) إنه من المفيد منذ البداية أن نذكر أن مبدأ المساواة يقتضيها أن نسوي في معاملة شيئين متماثلين. وهكذا فإن الأشياء غير المتماثلة يجب، مبدئياً، أن تعامل بطريقة خاصة. وعلى كل حال، علمياً، فإن الرجل والمرأة مختلفان، ليس فقط جسدياً بل نفسياً أيضاً، فإن المسلمين والمسلمات يقبلون أن الجنسين غير متطابقين، وبشكل واضح، يقرر القرآن أن الذكر ليس كالأنثى، قال تعالى (وليس الذكر كالأنثى) آل عمران ٣٦، ولهذا فإن وجود قوانين خاصة بالرجال أو بالنساء شئ شرعي ما دام ينبثق من الفوارق البيولوجية الحقيقية، لكن المذهب الغربي لحقوق الإنسان يتغاضى عن هذه الفوارق، ويفضل الاعتماد على الخيال القانوني للمساواة التامة التي يدافع عنها بحزم أنصار الحركات النسوية، ولكن من حيث التطبيق، فإن الخلاف بين النظامين الغربي والإسلامي ليس ضخماً إطلاقاً.

وفقاً لقانون الميراث الإسلامي (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) النساء ١١ فإن حصة الأخت تعادل نصف حصة أخيها فقط.

ووفقاً للفقه الإسلامي فإن المورث لا يملك أن يغير نظام القسمة المبدئي لفائدة ابنته. ورغم هذا فإن المسلمين لا يرون في ذلك أي تمييز جائر على المرأة لفائدة الرجل، ذلك أن قانون الأسرة في الإسلام يجعل واجب القيام

جداً مع فكرة المساواة بين الرجل وزوجته في الزواج.

وبقيت هناك قضية الزواج المختلط، أي زواج المسلمين بالنصارى أو اليهود والعكس، التي يعامل فيها الفقه الإسلامي المرأة بطريقة خاصة.

فالفقهاء المسلمون يرفضون زواج المسلمة بنصراني أو يهودي، وفقاً للاستنتاج المنطقي بعدم وجود مقابل نسوي لما تقتضيه آية سورة المائدة (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا اتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) المائدة ٥ ، في الوقت الذي يقبلون بزواج الرجل المسلم بنصرانية أو يهودية. إن هذه النتيجة تعكس الدور التقليدي للرجل. إن كان الزوج هو الزعيم المطلق في الأسرة، فكيف للزوجة المسلمة أن تنتظر من رجل نصراني أن يقس دينها ورسولها؟

أما تعدد الزوجات فهو في المخيلة الغربية أكبر عائق في الإسلام، دون أي مبرر. وبالتأكيد فإن الشرق لا يتسم لوحده بتعدد الزوجات، ولا الغرب يتسم لوحده بالزواج بامرأة واحدة. ففي الواقع تعدد الزوجات في الشرق نادر جداً، أما في الغرب فتعد الزيجات التي تستمر لمدة طويلة يتضاؤل يوماً بعد يوم والاعلبية العظمى من المسلمين يتزوجون بامرأة واحدة لأسباب اقتصادية، ولكن هذه الأسباب لا تكفي القضية، بل ما يشرحها هو إرادة الله عز وجل: إذ أن السماح بتعدد الزوجات في القرآن مشروط، قال تعالى (وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك إني ألا تعولوا) النساء ٣

والسياق الذي وردت فيه الآية يتعلق بالإحسان الي اليتامى، والآية واضحة في هذا المجال

سياقه. فآية سورة البقرة لا تتحدث البتة عن مكانة المرأة في الأسرة، بل تعالج حالة خاصة بالطلاق. وفي هذا السياق، فإن الآية تؤكد فقط على حق الرجال -إن رغبوا في الصلح- في إرجاع نسائهم خلال أشهر العدة الثلاثة، ولا شيء أكثر من ذلك.

أما آية سورة النساء، فلطالما فسر قوله تعالى (الرجال قوامون) بطريقة ذكورية. أجل، فقد كانت الرغبة النمطية شديدة في فهم القوامه على أنها (سلطة) للرجال على النساء، أي أن الرجل هو (مدير) المرأة أو (رئيسها) ونجد هذه النزعة مثلاً في ترجمات القرآن الآ الانجليزية والفرنسية والألمانية التي قام بها كل من: ماكس هانينغ، لالاروس غولد شميدت، رودي باريت، محمد سول، مرمدوك بيكتهال، محمد حميد الله، حمزة أبوبكر، بنيز ماسون، وباسل تيجاني.

ولحسن الحظ، فإننا نجد، أكثر، ترجمات للقرآن بهذه اللغات الثلاث يكون فهمها للكلمات الأربع المذكورة سابقاً مختلفاً تماماً: (الرجال يسهرون على رعاية النساء) أي ليست وضعية الرجال أعلى من النساء، بل عليهم أن يكونوا في وضعية حماية لهن. ونحن هنا أيضاً بصدد قاعدة تطبيقية وليست قاعدة تأسيسية. ونجد هذا التفسير عند عصبه من المترجمين منهم: يوسف على، محمد أسد، ت.ب. إيرفينغ، الهاللي ومحسن خان، جاك بيرك، احمد فون نفير، أمير زيدان، وترجمة نديم الياس وعبد الله فرنك بوبنهايم وهي بالألمانية وقد نشرت سنة ١٤٢٢ بالمدينة المنورة وفي هذا دليل على النجاح الفائق الذي تحققه هذه النزعة الجديدة من هذه الزاوية إذاً فإن الآيتين، آية البقرة (٢٢٨) وآية سورة النساء (٣٤) متماشيتان

قاس ومقيح ، ويا للغرابة إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي ترى نفسها المرشد الأخلاقي للعالم ، تقبل بل وتطبق العقاب الجسدي الأكثر قساوة وتقبلياً : الإعدام .

إن أكثر ما يشتكي منه ، عن حق ، هو رجم الزناة في الإسلام . أقول عن حق ، لأن رجم الزاني موجود في الكتاب المقدس ، ولا وجود له في القرآن الذي لا يذكر بخصوص حد الزنى إلا الجلد بالسوط لكن دون القتل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) النور ٢ وزيادة على ذلك ، يمكن إثبات عدم شرعية إعدام الزاني بالرجوع إلى نص الكتاب الذي يؤمن به المسلمون ، والذي ينص على أن الزاني العبد يعاقب بنصف حد الزاني الحر (٤:٢٥) فما هو نصف عقوبة الإعدام .

إننا لن نستطيع الحديث عن العقوبات الجسدية حديثاً مفيداً دون معرفة نظام الحماية الاجتماعية في حضارة تكون فيها المجوهرات والنقود ، خاصة الذهبية منها ، الضمان الوحيد والحماية الأكيدة للوضعية المالية للمرأة المتزوجة ، بعيداً عن الحسابات والكنوز البنكية . ففي مجتمعات كهذه ، تكون السرقة ضربة موجهة إلي نظام الحماية الاجتماعية كله . لكنه يمكننا السفر في أرجاء العالم الإسلامي لمدة سنين دون العثور على شخص مقطوع اليد . هذا لا يدل على انعدام السراق ، بل على فقه رحيم عرف كيف يفرغ القضية من خطورتها من خلال تعاريف دقيقة محددة ومحدودة ، وقواعد واضحة لإجراءات العقوبات .

فالسرقه بالمعنى القرآني هي نزع شئ غال مجمي موجود داخل ملكية فردية لشخص ما (وليس ملكا للدولة) فالسطو غير الخطر

(وإن خفتم إلا تقسطوا في اليتامى فانكحوا) وإنه لأمر رهيب أن نجد دائماً مقالات تتحدث عن الموضوع وتقتصر على نكر الآية بالطريقة الآتية : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع)

وبهذا الشكل ، فهذه الآية تتعرض للبتر ، ليس فقط في بدايتها ، بل في نهايتها أيضاً ، إذ يتم ترك الجملة المتعامة (فإن خفتم إلا تعدلوا فواحدة) وهكذا ، فعدم الإبراك الكامل للنص القرآني كرهه جداً خاصة وأن الآية ١٢٩ من السورة نفسها غالباً ما تنسى تعاماً ، وهي قوله تعالى (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم)

وأمام هذا الدليل ، لنا أن نتساءل : كيف أمكن أن يكون للنساء ذلك الدور الذي اضطلعن به في تاريخ الإسلام .

ولكن علينا أن نذكر تلك الحالات المعزولة التي يصبح فيها السماح بتعدد الزوجات بركة حقيقية . بعد الحرب العالمية الأولى مثلاً ، انخفض عدد الرجال انخفاضاً هائلاً في ألمانيا إذ قتل منهم خمسة ملايين أثناء الحرب . في تلك الفترة لم يكن من النادر أن تتقاسم امرأتان الرجل نفسه ، طبعاً بشكل غير رسمي . وليس من الصعب تصور حالات أخرى يكون فيها تعدد الزوجات المحدود والاستثنائي أفضل حل لعلاج أزمة عائلية . والمسلمون سيواجهون دائماً عن الرسالة القرآنية بكل ما تختويه ، ليس فقط من أجل هذه الحكمة ، بل من حيث المبدأ ، وبهذه الخلفية التي شرحتها مضاف للحقوق العالمية للإنسان .

لكن هذه التهمة لا يمكن تفاديها فيما يخص (الحدود الجسدية) المذكورة في القرآن ، بما أن أي حد منها يعتبر اليوم أساساً كعقاب

التي لم يسببها الإسلام بل سببتها الحضارة الإسلامية في الماضي.

لكن لهذه الطريقة حدود لأن الشريعة الإسلامية هي في الأساس نتيجة لتشريع رباني يجب الالتزام به إلى الأبد. فعلياً أن نعيش إذا بشئ من التنافر بانتظار أن تهب ريح معاكسة للحادثة أو لما بعد -الحادثة فتديرها باتجاه ما بعد - ما بعد- الحادثة.

وهذا ما يحدث فعلاً مع السرعة التي يتغير بها الرأي العام بخصوص العلاقات بين الرجال والنساء، علي سبيل المثال . إن مؤشر الميزان لابد وأن يعود يوماً الي الوسط، الي الفطرة السليمة، ومن هذا المنظور ، علينا أن نتحلى بالصبر. ألم يكن الصبر دوماً الميزة الأساسية للمسلمين؟

الهوامش :

(×) سفير سابق .. إعتنق الإسلام (ألمانيا)

(١) قد يبدو في هذا التصور الكثير من الغرابة والمغالطة ففي الأحكام الشرعية مراتب ، من فرض ، واجب وسنة ومندوب ومباح ومحرم ومكروه ، ، وهكذا ، وفي العقوبات مراتب وفي الجرائم والإعتداء مراتب ، وهكذا سائر الأحكام الشرعية

(٢) إنني أبحث هنا عن أبسط الحالات : وجود

اخ وأخت فقط حتى أشرح هذه النقطة .

لا يعتبر سرقة. وفي سنوات الجذب، في عهد الخليفة عمر ، رضي الله عنه، بعد أن طالعت المحنة العامة وعمت المجاعة .. تم تعليق تطبيق حد السرقة، وهذا هو المعمول به عادة. وحتى من غير مجاعة لهذا فإن المحاكمات على السرقة نادرة، والأندر منها تطبيق الحد.

وها أنا ذا أقرر من جديد أن الخلاف بين النظامين القانونيين أقل أهمية مما نظن. لكنني أعرف أيضاً أن المسلمين حين يحاورون الغرب يجدون أنفسهم عادة في وضعية لا رابح فيها، فإن اقتنع الناقدون بأن المعايير القرآنية نموذجية ولا غبار عليها - كآية ٢٥٦ من البقرة (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) أو الآية ٤٨ من المائدة (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصداقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) يقولون لنا: إن ما يهم ليس النظرية بل التطبيق، وليس القانون بل الواقع ، لكنهم إن وجدوا التطبيق ، أي الواقع مقبولا في العالم الإسلامي ، كما هو الحال في موضوع تعدد الزوجات والسرقة، يقولون لنا: إن المعايير غير المقبولة للإسلام هي التي تهملهم.

وفي نظري، على كل حال ، هذه النظرة السريعة علي حقوق الإنسان في الإسلام تبدي لنا أن الفوارق بين النظام الغربي والإسلامي ليست ضخمة ، دون أن تكون قزمة. لكن الفوارق الكبرى موجودة في تصور كل واحد للآخر . وبالفعل فإن الإسلام يستطيع ، لو أردنا ذلك ، أن يصبح نظاماً متكاملاً لحماية حقوق الإنسان. وقد رأينا أن بعض المجتهدين المعاصرين تمكنوا باجتهاداتهم من التقليل من التشنجات